الاختلال الأمني وذوبان الهوية الوطنية :
دراسة في آثار العمالة الوافدة

"Foreign workers in Iraq: challenges & solutions"

ا.م.د. ظفر عبد مطر التميمي
Dr.Dhufr Abed Mutar
رئيس قسم الدراسات السياسية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
E-mail :- thafarmatar@gmail.com
/orcid .org//https:
0000-0003-2404-027X

الملخص :-

تعد قضية العمالة الوافدة للعراق من دول عدة من التحديات الكبرى والخطيرة التي تواجه العراق، وتلامس أمنه الوطني بالدرجة الأولى، فضلا عن التأثيرات السلبية التي تمتد لتشمل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية . ومن المتعارف عليه أن سوق العمل العراقية قد استقطبت العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وبدأت بالانتشار في سوق الأعمال البسيطة، فامتلأت المصانع والورش والمزارع ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات في المناطق السكنية بالعمال الوافدين، وبدأت أعدادهم تتزايد باستمرار بسبب إقبال أرباب العمل على التعاقد معهم لبساطتهم والتزامهم وانضباطهم الشديد ، ولأنه من غير الممكن لأي اقتصاد في العالم أن يستغني عن العمالة الأجنبية ، حتى الدول المتقدمة منها لتسهم في عملية التنمية وإدارة مفاصل الاقتصاد الوطني جنبا إلى جنب مع مواطنيها، خاصة تلك التي تمتلك الخبرة والمهارات العالية في بعض المجالات والمهن ، إذ إن استقطاب هذا النوع من القوى العاملة وتمكينها أمر ضروري، لتعزيز الدخل القومي ، ومن الطبيعي ألا يشذ العراق عن تلك القاعدة ، فقد بدأت تنتشر مكاتب لاستقدام العمالة الأجنبية ، بعد أن زاد الطلب عليهم من أصحاب المحلات والمراكز التجارية والمطاعم فضلا عن الأسر ذات الدخل العالي، وهو ما يجعل قدوم عمالة أجنبية يؤثر سلبا على سوق العمل المحلية، ويزيد من صعوبة الحصول على عمل للشباب العراقي ، ويؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للناس ، وبالتالي يشكل بحثنا فرصة لإلقاء الضوء على آثار العمالة الوافدة على الأمن الوطني والهوية الوطنية في ظل

اختلال كبير يضرب المنطقة بأكملها ، مع محاولة تقليل الأثر السلبي استنادا إلى التشريعات القانونية العراقية وتماشيا مع المصلحة الوطنية العليا للبلاد .

الكلمات المفتاحية :- العمالة – الهوية الوطنية – الأمن الوطني – سوق العمل – الاقتصاد العراقي .

Abstract :-

The issue of expatriate workers coming to Iraq from several countries is one of the major & serious challenges facing Iraq, it concerns its national security in the first place, in addition to the negative impacts that extend to include economic, social, & cultural aspects . It is known that Iraqi labor market has attracted expatriate workers of different nationalities since the 1980s, it has begun to spread in the simple business market, factories, workshops, farms, private sector institutions, & shops in residential areas were filled with expatriate workers, & their numbers began to increase constantly due to employers' willingness to contract with them due to their simplicity, commitment, strict discipline, & because it is not possible for any economy in the world to do without foreign workers, even developed countries that contribute to the process of development & management of the aspects of the national economy together with its citizens, especially those that have experience & high skills in some fields & professions, as attracting & empowering this type of workforce is necessary to enhance national income, it is natural that Iraq is no exception to this rule, as offices have begun to spread to recruit foreign workers, after the demand for them has increased from the owners of shops, commercial centres , restaurants, as well as high-income families .This makes the arrival of foreign workers negatively affect the local labor market, increases the difficulty of obtaining work for Iraqi youth, affects the social & economic situation of people. Thus, our research constitutes an opportunity to shed light on the effects of foreign

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

workers on national security & national identity in light of the great imbalance affecting the entire region, while trying to reduce the negative impact based on Iraqi legal legislation & in line with the country's supreme national interest .

Keywords:–Employment – national identity – national security – labor market – Iraqi economy.

المقدمة :–

تعد قضية العمالة الوافدة إلى العراق من التحديات الكبرى التي تواجه البلاد في الوقت الحالي ، وخاصة في مجال تأثيرها على الهوية الوطنية والتماسك المجتمعي، فالهوية الوطنية قد تكون معرضة للهشاشة وقابلة للتمزق والاختراق، كما هو حال عدد من المجتمعات والدول في المنطقة العربية ، وخاصة تلك التي خرجت من أتون الصراع والحرب . فالعمالة الوافدة من كل حدب وصوب لها تأثيرات واسعة تمتد إلى النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، والثقافية ، وقد أسهمت هذه المشكلة في تفاقم العديد من القضايا الحيوية الأخرى ، مثل ضعف الإيرادات الضريبية، الضغط على سوق العمل، وزيادة التوترات الاجتماعية. كما أنها تشكل تهديداً للأمن الوطني، وتضيف أعباءا إضافية على الموارد والقدرات اللوجستية للأجهزة المعنية . إن الأمن عموما ، والاجتماعي منه خصوصا ، هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة ، وهو مطلب أساس يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة ، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة السياسية ، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي ، لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية . وقد ارتبط في موضوع البحث بالعمالة الوافدة إلى العراق ، وهو الأمر الذي دفعنا إلى البحث العلمي وتوخي الحقيقة في بيان الأثر على الهوية الوطنية العراقية .

الأهمية :–

تتمثل أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موضوع العمالة الوافدة إلى العراق ، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي أسفرت عن تغيرات سريعة في سوق العمل العراقي ، والبيئة

الاجتماعية، وأنتجت ظواهر تعد حديثة العهد في العراق ، مما استدعى منا الوقوف على هذه الظاهرة ومحاولة تفسيرها بأسلوب علمي صريح وبيان جوانبها الايجابية والسلبية في ذات الوقت.

الهدف :-

يهدف البحث إلى محاولة التعرف على أسباب تزايد العمالة الوافدة إلى العراق ، وتفضيلهم على اليد العاملة العراقية من نواحي عدة ، فضلا عن تأثيرها المباشر على اختلال الهوية الوطنية العراقية وذوبانها بناءا على مؤشرات تمس جوانب الحياة المختلفة لدى المجتمع العراقي .

الإشكالية :-

يمكن القول بأن مشكلة البحث تتلخص بما يلي :-

١- سبب انحسار فرصة العمل لليد العاملة العراقية ومن كلا الجنسين .
٢- وجود التأثير الاجتماعي السلبي للعمالة الوافدة إلى العراق .
٣- مساهمتها في زيادة حالة البطالة بين العراقيين .
٤- التأخر في طرح المعالجات الحكومية لهذه الظاهرة .

الفرضية :-

يقوم البحث على فرضية مفادها :- (أنه إذا استمرت الزيادة المفرطة في استقدام العمالة الأجنبية إلى العراق وبدون قوانين صارمة ، فان ذلك سوف يفرض سلبيات عدة منها ، خرق القانون العراقي لصالح العمالة الوافدة ، ومن ثم انعكاس ذلك على صانع القرار السياسي في سبيل استرضاء الدول التي تنحدر منها العمالة الوافدة) .

المنهجية :-

تم العمل في هذا البحث باستخدام المنهج الوصفي (التحليلي) لغرض تفسير الحالة موضوع البحث ، والمنهج التاريخي، للتعرف على تاريخ العمالة الوافدة إلى العراق وارتباطها بتحقيق الأمن الوطني ، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة ، هي :-

المحور الأول :- العلاقة التبادلية بين الأمن والهوية الوطنية .

المحور الثاني :- الأبعاد السلبية للعمالة الوافدة على الأمن الوطني .

المحور الثالث :- المعالجات الحكومية لقضية العمالة الوافدة .

الخاتمة .

المحور الأول :- العلاقة التبادلية بين الأمن والهوية الوطنية .

إن دراسة الأمن كمحور رئيس هنا، مع التأكيد على علاقته بالهوية الوطنية هو محاولة متواضعة منا لوضع آليات للعمل وفق معايير تتناسب مع الواقع الأمني الذي يعيشه العراق وتركز في المحافظة على وجوده واستقراره ، رغم أن عملية استتباب الأمن هي في الأصل عملية نسبية وليست مطلقة ، وعلى اعتبار عدم وجود الأمن المطلق بكل جوانبه مهما بلغت الدولة من القوة والتفوق الصناعي والعسكري والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إذ تبقى نقاط الضعف غير واضحة في جوانب معينة ، قد يغفل عنها من يحاول تطبيق الأمن ، ومهما كانت الاحترازات الأمنية للدولة في الداخل، وبالتالي فأن ظاهرة العمالة الوافدة تشكل بحد ذاتها نوعا من الخطر الوجودي للدولة العراقية وتجعل الأمن الوطني مكشوفا، مع وجود التحديات المختلفة الأخرى الداخلية والخارجية .

يعد الأمن نقيض الخوف، فهو حالة طبيعية فطرية توجد في الفرد وتدفعه للدفاع أو المقاومة أو الهرب أو العدوان ، أما دوافعها فمختلفة ، فهي أما دوافع بيولوجية عضوية كالجوع والعطش والنوم والتنفس، أو دوافع نفسية وروحية لا يمكن تفسيرها . [١] وللأمن تعاريف كثيرة في اللغة العربية ، فالأمن جاء من آمن يأمن أمناً ، فهو آمن ويعني الاستقرار والاطمئنان، ونقول أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه ، وفي لسان العرب ورد الأَمان والأَمانة ، والأَمانة ضد الخيانة . [٢] أما في معاجم اللغة الانكليزية فكلمة الأمن

---

١ . عمر أحمد قدوره : شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٣.

٢. ابن منظور : لسان العرب، ط١، ج١ ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص١٦٣.

(Security) تعني الأمان (Safety) عكس كلمة الخوف (Fear) . [١] وتشير بعض المصادر ومنها قاموس (Webster's) إلى إن الأمن يعني(التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام) .[٢] أما قاموس (Champers) فيعرف الأمن على أنه (التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوافر السلامة والاستقرار).[٣] ويعرف قاموس (Oxford) الأمن بأنه (النشاطات المشتركة لحماية البلد أو البنى التحتية أو الأشخاص ضد خطر الهجوم) . [٤]

أما الأمن اصطلاحا ، فقد عرفته موسوعة السياسة بأنه(تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبيَة نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي) ، فهو إذن تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها ، وبما يكفل لشعبها حياة مستقرة ، توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار .[٥] ويرى باري بوزان * أن مفهوم الأمن يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة على الرغم من دلالته البالغة إذ يوفر غياب الدقة هامشا واسعا للتفسير الاستراتيجي .[٦] وهو ما يمكن لنا أن ندركه من خلال تعريف الموسوعة السياسية، المذكور آنفا . [٧]

واليوم أجد كباحثة في الشأن السياسي ، بأن الأمن الوطني العراقي يتعرض لتحديات تقليدية وأخرى مستجدة على مر السنين ، فقد عانى العراق سابقا من ويلات تمثلت بالحروب ، والعنف المنظم، والإرهاب ، والانكشاف الصناعي والزراعي طويل الأمد، والفساد المالي والإداري ، ثم ظهرت العمالة الوافدة لتضيف تهديدا كبيرا لاستقرار العراق وسيادته .

---

[١] . فراس عباس البياتي : الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط١، دار غيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص٢٤.

[٢] . New webester's Dictionary and the sowrce of English Lang' levicon publishing inc.1996. P. 903.

[٣] . Champers English Dictionary ,V. K. WFR champers LTD of cambride, Univ Press 1988 ,P. 1331.

[٤] . Oxford Advanced Learners Dictionary (Ed), Oxford Univ Press, 2004, P. 1155.

[٥] . الموسوعة العربية العالمية:
http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0$$main&fileid=start

***باري بوزان : أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد وهو مؤرخ أمريكي ولد عام ١٩٤٦ يعد من ابرز المؤرخين ومن أكثر المهتمين بالدراسات الأمنية .**

[٦] . منذر سليمان : نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، نشرة كنعان ، فلسطين ، السنة الثامنة، العدد ١٥٤٤ ، آيار ٢٠٠٨ ، ص ٥.

[٧] . عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية، ج١، بيروت ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص٢٣١.

أن جوهر الأمن هو الاستقرار والنظام، ومع الإقرار بأنهما عنصران متغيران يتوقفان ويعتمدان على القوة العسكرية للدولة، إلا إنهما في الوقت ذاته يعتمدان أيضا على قدراتها الاقتصادية، واستقرار نظاميها السياسي والاجتماعي، ومدى الدعم الذي يقدمه مواطنوها للسياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة . [١]

أرى كباحثة ، إن مفهوم الأمن ينصرف إلى شعور الأفراد إناثا وذكورا بالطمأنينة والسلامة، ولن يتحقق ذلك دون القضاء على كل ما يهدد هذه الطمأنينة وهذه السلامة، وحماية الأرواح والممتلكات ، والأمن بهذا المفهوم أقرب إلى مفهوم الأمن العام أو الأمن الجمعي أو الأمن الاجتماعي، وقد تعددت الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي في واقعنا المعاصر، وذلك تبعا لمجالات الحياة التي يرتبط بها هذا المفهوم، وتبعا لاختلاف اهتمامات المفكرين والعلماء، واختلاف المتغيرات والعوامل المحيطة .

أما مفهوم الهوية الوطنية فهو جديد نسبيا ، نشأ في علم النفس الاجتماعي ، وأصبح من أقوى المفاهيم التي تحصد اهتماما عالميا كبيرا في كل المحافل، إذ تعد الهوية الوطنية سلاحا قوميا قديما للأمم ، وهي تمثل حالة الارتباط الوثيق بأمة واحدة ، والانتماء المكاني للأرض المستقلة التي تعني الوطن، كما أنها مجموعة من القيم والأخلاق التي تحدد سلوك الفرد وأفعاله التي تهدف لتحقيق استقرار الوطن والدفاع عنه ، والتقيد بالأنظمة واحترام القوانين ، ويتم النظر إلى الهوية الوطنية أيضا على أنها شعور قومي بالحب والفخر والمسؤولية تجاه الأوطان، والسعي لبذل الغالي والنفيس للمحافظة عليه، والعمل الدؤوب من أجل تنمية الأمة. [٢]

ولا تزال قضية الهوية الوطنية مدار نقاشات وحوارات للكثير من النخب الفكرية ، كونها محط اهتمام سواء في قضية الميل للهجرة ، أو كثرة العمالة في الدول ، فكلاهما يعملان على ازدياد إقصاء الهوية الوطنية وخلق حالة من الاغتراب الداخلي . [٣]

ورأيي كباحثة هنا ، بأن الحفاظ على الهوية الوطنية من أهم القضايا التي تواجه الدول في الوقت الحاضر ، وذلك في محاولات وجهود كبيرة لتعزيزها ودعمها، فهي تشكل ثروة للدول، وأن الأفراد هم في حقيقة الأمر ينتمون للمكان الذي يوفر لهم سبل عيش حياة كريمة وآمنة، وبالتالي

---

[١] . علي الدين هلال ، ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢، ص ٢٨ .

[٢] . أميره الزيادات : كيفية المحافظة على الهوية الوطنية ، آب ٢٠٢٣ ، المكتبة لالكترونية :- http :\\ mawdoo3.com

[٣] . عبد الله العليان : هل الهوية الوطنية مهددة؟، ٢٠١٨/٤/٣٠ ، عمان، المكتبة لالكترونية :- https://alroya.om/post/213485/%D9%87%D9%84

تتعزز الهوية الوطنية لديهم ، وان جعل المواطن أولا في كل مكان وزمان، سوف يعمل على تعميق وجود الهوية الوطنية لديهم . وإن الأمن الوطني الشامل يعد بيئة شاملة بكل مقوماتها وعناصرها الرئيسة، فهو منظومة متكاملة تتباين من دولة لأخرى وفق حجم ونوعية الموارد والنظم السياسية وأسلوب الحكم ومؤسساته والتهديدات القائمة والمتوقعة ، وبالتالي فان هؤلاء العمال الأجانب والغرباء قد يحملون معهم العديد من المشاكل الأمنية , كالارتباط بالمخابرات الدولية وتنفيذ العمليات الإرهابية او ممارسة الجريمة المنظمة وغيرها.

المحور الثاني :- الأبعاد السلبية للعمالة الوافدة على الأمن الوطني .

أولا :- أثر اختلال الأمن الوطني على المنظومة الاجتماعية .

إن الأمن هو تعبير عن طمأنينة النفوس وزوال الخوف في المجتمع الإنساني المرتبط برباط الأخوة الإيمانية دون النظر إلى جنس أو لون أو لغة ، وهو حاجة أساسية تطمح إليها الأفئدة، ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدولة بأجهزتها ومؤسساتها وترصدها بما تضع من خطط وبرامج للتنمية الشاملة، وغاية سامية تعمل لتحقيقها منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية التعليمية والاجتماعية، فالكل يتطلع إلى المجتمع الآمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات، والجرائم والانحراف السلوكي .[١] وهنا ينعكس الأمن ليرتبط بالمنظومة الاجتماعية ، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، وصيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحافظ على مقدراتها ومكتسباتها . [٢]

وبالتالي يتكون لدينا مفهوم آخر هو الأمن الوطني الاجتماعي، والذي يعني الحرص على استغلال كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع من أجل تأمين الاستقرار في المجتمع، وبهدف حماية مكتسباته المادية والمعنوية، وهناك ثلاثة عناصر أساسية متى توفرت زادت قوة الأمن الاجتماعي، ومتى ضعفت تسبب ضعف الأمن الاجتماعي، وهي (العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص) ، وبذلك يمتد المفهوم العام للأمن الاجتماعي ليشمل كل عناصر ومكونات

---

١. عبد الله بن عبد المحسن التركي: مقال منشور ، جريدة الجزيرة ، العدد ١٢٩٤٤، ٢٠٠٨/٣/٧ ، المكتبة الالكترونية :-
http://search.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/7/is1.htm

٢. هاشم بن محمد الزهراني : الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية، ورقة عمل بحثية مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٤ ، المكتبة الالكترونية :-
http://www.minshawi.com/other/zahrani.htm

الأمن الفردي والأمن الجماعي ومكوناته ، وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش . [١]

ومنذ بدايات قيام الدولة العراقية الحديثة احتضن العراق الكثير من الوافدين إليه، وقد كان معظمهم من جنسيات عربية كالفلسطينيين والسوريين والمصريين والسودانيين، وقدم معظمهم للاستقرار والعمل ، وتحصل بعضهم على الجنسية العراقية فيما بعد، ولكن الطفرة الاقتصادية التي عرفتها البلاد نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين قد جعلت من العراق مقصدا للكثير من العمال والفلاحين، الذين بدءوا بالتوافد لا سيما من مصر والسودان، إذ امتلأت المصانع والورش والمزارع بالعمال الوافدين، وبدأت العمالة العربية الوافدة بالانتشار في سوق الأعمال البسيطة، وكان معظمهم عمال بناء ومزارعين وبعضهم عمل في مهن حكومية، وقد سهلت الحكومات العراقية السابقة هذا الأمر ، ومنحت أصحاب الجنسيات العربية حق الإقامة والعمل في البلاد دون أي قيود، حتى وصل عدد المصريين العاملين والمقيمين في العراق قبل احتلال الكويت إلى أكثر من أربعة ملايين، فيما بلغت أعداد السودانيين نحو ثلاثة ملايين شخص، ثم استقطبت سوق العمل جنسيات أخرى كالبنغلادشيين والهنود وغيرهم، إلا أن وقوع حرب الخليج الثانية والحصار الإقتصادي الذي عاناه العراق في التسعينات من القرن العشرين دفع معظم هؤلاء للمغادرة إلى دول أخرى أو العودة إلى بلدانهم الأصلية، وفضل بعضهم البقاء رغم صعوبة الظروف أيام الحصار . [٢]

تتعلق العمالة الوافدة بالأفراد الذين يقدمون من دول أخرى ويستقرون استقرارا دائما أو مؤقتا في دولة ما غير دولهم ، وقد عرفت العمالة الوافدة على أنها الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية لغرض العمل، وذلك عبر منافذ الدولة الجوية والبرية والبحرية ، وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة

[١] . بسام خضر الشطي : تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام ، بحث منشور ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٧٧، السنة ٢٤، ٢٠٠٩، ص ص٤١-٥٢.

[٢] . نبيل جعفر عبد الرضا : العمالة الأجنبية في العراق ، صوت الامة العراقية ، ٢٠٢٣/١٢/٢٢ ، https://iraqination.net/archives/3353

١٩٩٠ العامل المهاجر بأنه: الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولـة ليس من رعاياها . [١]

إذن ، ومن وجهة نظري كباحثة ، فان العمالة الوافدة إلى العراق ستعمل على الإخلال بالمركز النسبي للمواطنين في الهرم السكاني، وإلى تدهور أخلاقيات العمل بشكل عام ، مع تهديد صارخ للنظام الاجتماعي العراقي ، مما يعرض الهوية الوطنية إلى الخطر ويجعلها عرضة لتغيرات سكانية جذرية .

ولعل من أبرز الآثار السلبية للعمالة الوافدة في المجال الاجتماعي ، هي :- [٢]

١- تشجيع الظواهر الاجتماعية السلبية كالتحرش الجنسي والاغتصاب ونشر الموبقات والثقافات الأجنبية, إذ تكمن مخاطر العمالة الوافدة بخرق منظومة القيم الاجتماعية السائدة في البلد وتؤثر في قوة وتماسك المجتمع، لأن هؤلاء العمال الوافدين يختلفون في دياناتهم وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى نشر وترويج للانحلال الأخلاقي والفساد أو ترويج المخدرات والمسكرات ونشر الصور والأفلام غير اللائقة .

٢- المساعدة في بعض عمليات الاتجار بالبشر أو جرائم التجسس والابتزاز الالكتروني ، إذ إن إقامة العمالة الوافدة في الأحياء السكنية الخاصة بالمواطنين وقيامها ببعض الممارسات المغايرة للقيم والعادات المحلية سيؤديان إلى قيام حالات الصدام والمواجهة بين المواطنين الرافضين لهذا الواقع والوافدين الممارسين له ، كما حصل بين العمالة المصرية والجماهير العراقية في عقد الثمانينات من القرن الماضي .

٣- التأثير على الهوية الوطنية والثقافة العراقية , فقد تسبب هذه العمالة الغريبة خللا كبيرا في التركيبة السكانية بسبب زيادة أعدادها ومن شأنها أن تؤثر سلبا في مجتمعنا في المستقبل القريب في جوانب تمس الهوية، والانتماء والولاء، والأمن النفسي والاجتماعي، وغيرها.

٤- إن قوانين التجنيس العراقية سهلة وتصب في صالح الغرباء والدخلاء , ولنا تجربة مريرة مع الذين تم تجنيسهم من الغرباء والدخلاء منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة عام ١٩٢٠ , إذ تحكم الغرباء والدخلاء بالعراق , بل واضطهدوا المواطنين الاصلاء , ولا زالت أثار هذه الظاهرة

---

[١] . رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي : العمالة الوافدة إلى العراق : الأسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، العدد ٣ ، المجلد الخامس ، كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهرين ، جمهورية العراق ، ٢٠٢٤ ، ص١٠١ .

[٢] . رياض سعد : ظاهرة العمالة الأجنبية في العراق، مقال منشور ، ٢٠٢٤/١/٢ ، المكتبة الالكترونية :- https://kitabat.com/ وللمزيد ينظر في : لبنى عبد الله القاضي : أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ط١ ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠

مستمرة إلى يومنا هذا .

٥- الآثار الأخلاقية ، إذ إن لكل أمة وشعب ما يميزه عن غير سلوكا وأدبا وقيما وأخلاقا، والعمالة الوافدة تأتي بما اعتادت عليه من ممارسات، فتؤثر في المحيط الجديد (البلد المضيف) خاصة إذا اختلطت بالسكان، وطال مكوثها في البلاد ، وهذا التأثير السلبي في الجوانب الأخلاقية بدا وضحا جليا في عدد من الممارسات التي ما كان العراقي الأصيل يعرفها من قبل .

٦- عدم التحقق من الهوية ، فمن الصعب التحقق من خلفيات الأفراد الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني، مما يزيد من المخاطر ، فالأفراد قد يكونون مرتبطين بجماعات إرهابية أو إجرامية ، مما يؤدي إلى زيادة العبء والضغط على السلطات الأمنية في التحقق والملاحقة العمالة الغير شرعية ، إذ يتطلب الأمر موارد إضافية لمراقبة وتفتيش الأنشطة الإجرامية ، وقد تكون العمالة الغير شرعية أكثر عرضة لمشاركة في أنشطة غير قانونية مثل التهريب، التجارة غير المشروعة، والمخدرات , وغيرها والصناعات غير قانونية. [١]

ثانيا :- أثر اختلال الأمن الوطني على المنظومة الاقتصادية .

إذا توافر الأمن والاطمئنان توافرت سلامة مقومات الاجتماع البشري والعمران الإنساني، المادية والمعنوية من صحة البدن إلى بقاء الحياة إلى حاجيات الكساء والمسكن والأقوات إلى الأمن الاقتصادي، الذي ينفي عن الحياة الإنسانية عوامل الخوف والروع والفزع ، فقد عدت الشريعة الإسلامية ذلك في باب الضروريات والحاجيات، لا مجردا في باب التحسينات، ثم جعلته الفريضة التي تترتب على إقامتها فرائض الدين وشعائر العبادات، فالمال مال الله ، والناس مستخلفون فيه، يتملكون ويستثمرون ويتمتعون في حدود ضوابط عقد وعهد الاستخلاف . [٢]

ومن أبرز الآثار السلبية للعمالة الوافدة في المجال الاقتصادي ، هي :- [٣]

١- التداعيات الخطيرة على المجتمع العراقي اقتصاديا ، إذ أدت إلى تزايد معدلات البطالة بسبب زيادة حجم العمالة الأجنبية الوافدة سواء كانت (إناثا او ذكورا) ما أثر في قلة فرص العمل

---

[١] . كرار حيدر : أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مقال منشور ، ٢٠٢٤/١١/٣ ، المكتبة الالكترونية :- https://www.alnahrain.iq/post

[٢] . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري : الكشاف، ج٤ القاهرة، مصر ، ١٩٦٧ ، ص٦١ .

[٣] . رياض سعد : المصدر السابق .

التي من الممكن أن يحصل عليها العمال العراقيون، وهذا سيزيد من معدلات البطالة التي ستؤدي إلى دفع الشباب إلى الهجرة خارج البلاد أو إلى الإدمان على المخدرات أو الانحراف أو ممارسة بعض أنواع الجرائم للحصول على الأموال, إذ تتوقع وزارة التخطيط أن يرتفع عدد سكان العراق من ٤١.١ مليون نسمة حاليا إلى ٥١.٢ مليونا في عام ٢٠٣٠، مما يخلق شحا إضافيا في الوظائف ، ومن ناحية أخرى، سيزداد التنافس على التوظيف بسبب وجود العمالة الأجنبية .

٢- أن وجود هذه العمالة الوافدة والغريبة يؤدي إلى زيادة نسبة التحويلات المالية إلى خارج البلاد، وأن هذه التحويلات تؤدي إلى استنزاف خطير لموارد العراق المالية وفقدان العملة الصعبة والسيولة النقدية ، إذ تعمل هذه الظاهرة على استنزاف مدخرات العراق , وتضيع فرص استثمارها وطنيا ، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية للعراق، إذ تقدر الأموال الخارجة من العراق للتحويلات الخارجية تقدر سنويا ب (٨)مليار دولار سنويا وهذا مما ينعكس سلبا على سوق العملة الداخلي والاقتصاد العراق

٣- مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية في سوق العمل وقبولها بمستوى متدن من الأجور يتناسب ومستوى الأجور السائد في بلدانها، مما يشكل عامل ضغط سلبي نحو انخفاض أجور المواطنين العراقيين ، وحدوث مصاعب اقتصادية في مواجهة متطلبات المعيشة وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر بين المواطنين وتسببت تلك الهجرات القانونية وغير القانونية للعمالة الأجنبية والغريبة بزيادة الضغوط على فقراء وشباب العراق .

٤- الضغط على الخدمات التي توفرها الدولة وعلى مرافق البنية التحتية ، وزيادة الضغط على السلع والخدمات , واستخدام المرافق العامة دون مقابل أو بمقابل رمزي ، خاصة أن العديد من الخدمات (الصحة، الكهرباء والماء وغيرها) المدعومة من الحكومات للتخفيف من الأعباء المعيشية على المواطنين أساسا، يؤدي إلى تحمل الدولة تكاليف إضافية.

٥- الإضرار بالصناعة الوطنية , إذ أن ركون العديد من أرباب الأعمال الحرفية والمهنية إلى العمالة الوافدة يؤدي إلى نشوء الاتكالية وتكريس النظرة الدونية إلى العمل الحرفي أو المهني ، مما يلحق الأضرار الفادحة بالصناعات الوطنية والحرف المحلية ، بل تستطبن هذه الظاهرة الغزو المبطن لنفسية وقدرات الشعب المضيف حتى يصبح الشعب اتكاليا يوكل أعماله إلى العمالة الوافدة ويكتفي بالجلوس خلف الطاولات .

ومن وجهة نظري البحثية ، أجد إن التنمية بشقها الاقتصادي مهمة جدا وهي تنعكس على الأمن وعلى الهوية الوطنية ، فهما عنصران متلازمان، وأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما ، وإذا كانت العمالة الوافدة تؤثر على استقرار البلد اقتصاديا ، فان من الأولى على الدولة العراقية ، توفير الاهتمام لليد العاملة العراقية وجعلها بديلا عن اليد العاملة الأجنبية .

المحور الثالث :- المعالجات الحكومية لقضية العمالة الوافدة .

تتباين معالجات وحلول ظاهرة العمالة الوافدة في العراق , بين ما يقع على عاتق الحكومة ومؤسساتها وأدواتها السياسية ، وما يقع على عاتق المجتمع وأصحاب المشاريع والأعمال والمواطنين، ومنها:- [1]

١- الدعوة الشعبية لمطالبة الحكومة العراقية بإلغاء فقرة التجنيس للأجانب والغرباء من القانون , وتشريع قوانين جديدة فيما يخص العمالة الأجنبية ، بما يحفظ سلامة الهوية العراقية ونسب المكونات الاجتماعية في العراق , وعدم التلاعب فيها او تعريض امن العراق وثقافة الأمة العراقية للخطر بسبب تجنيس الغرباء , وتوفير فرص العيش الكريم لهم ، فما تمتع دخيل وغريب في العراق إلا بما جاع وحرم منه مواطن أصيل .

٢- الحفاظ على ثروات العراق ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط العمالة الوطنية ، لذا أصبح لزاما على الدولة اتباع سياسات وخطط وبرامج ناجحة لتنظيم هذه الظاهرة ومعالجة تداعياتها وآثارها السلبية.

٣- يجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وضع خطط عملية لتنمية مهارات رأس المال البشري في العراق وإيجاد طاقة بشرية مؤهلة ومدربة وبأعداد كافية لمواجهة احتياج سوق العمل العراقية .

٤- تعزيز الإجراءات الرقابية على الحدود والمنافذ للتحقق من الوضع القانوني للعاملين ، ووضع قوانين أشد صرامة ضد كل متسلل أو متعاون معه أو متستر عليه من المواطنين وتطبيق ذلك بصرامة .

٥- التعاون والتنسيق مع الدول التي يأتي منها العمالة الغير شرعية لتوقف تدفقها .

٦- قيام وزارة العمل بتشكيل لجان تعمل على تطبيق سياسات التوطين وذلك من خلال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة الأجنبية , بعد تزويدها بالخبرات والمهارات والكفاءات ولو

[1] . رياض سعد : مصدر سبق ذكره .

بإرسال بعثات للخارج ، ونشر ثقافة ايجابية وتوعية عمالية لا تستنقص من هذه المهنة او تلك او تنظر لأصحابها بدونية , بحيث يقبل العمال على ممارسة كافة الأعمال وكلا حسب مؤهلاته ومهاراته , وبالأجور التي توفر لهم الحياة الكريمة.

٧- يجب قطع دابر الفساد في المؤسسات والدوائر الأمنية ولاسيما تلك التي تتعلق بالإقامة والسياحة والعمالة الأجنبية , ومحاسبة المقصرين والمرتشين والفاسدين , وتطبيق القوانين بصرامة , وذلك من خلال التشدد في إعطاء الإقامة ومراقبة مكاتب وشركات العمالة , وضبط الحدود لاسيما حدود المحافظات الشمالية , وإجبارها على اتباع تعاليم وقوانين الحكومة المركزية فيما يخص القضايا الخارجية بما فيها ملف السياحة والعمالة الوافدة .

٨- القيام بجولات ميدانية لأماكن العمل التي تتواجد فيها العمالة الوافدة والكشف عن المخالفين أو الداخلين بصورة غير قانونية وغير شرعية وكذلك ترحيل المخالفين وتطبيق العقوبات المقررة قانوناً بحقهم مع ضرورة وضعهم في قائمة المحظورين من الدخول إلى العراق ، فضلاً عن سحب رخصهم الخاصة بالعمل .

٩- محاسبة أرباب العمل وفرض الضرائب على العمال الأجانب وكذلك شركات العمالة الوافدة ورفع تكاليف استقدام العمالة الوافدة وإجبار الشركات النفطية على تشغيل العراقيين فقط ، مع فرض عقوبات صارمة على من يوظف العمالة الغير شرعية .

١٠- سن التشريعات الخاصة بتحديد مدة قصوى لبقاء العامل الوافد في العراق , وكذلك تحديد العمالة الأجنبية بعدد قليل وذو مواصفات ومهارات نادرة او غير متوفرة في العمالة الوطنية .

١١- فرض عدة أمور على العمال الأجانب تصب في مصلحة السوق العراقية وتقلل من صافي أجورهم وتحويلاتهم المالية .

١٢- التفتيش المستمر شبه الأسبوعي على هذه العمالة الوافدة وأماكن سكنها مع محاسبة المؤجرين من المواطنين الذين تستروا عليها.

١٣- التشدد بشان منح التأشيرات (الفيزا) للأجانب والغرباء سواء جاءوا لأجل السياحة او السياحة الدينية او العمل , ودفع مبلغ إزاءها لا يقل عن مئة دولار , وسحب الجواز وتطبيق نظام الكفالة كما هو الحال في دول الخليج , وتحديد أماكن تواجدهم وضرورة مراجعتهم الدورية والمستمرة لدائرة الإقامة لتزويدهم بالمعلومات الكاملة من تغيير السكن او العمل وما إلى ذلك .

١٤- نشر ثقافة ممارسة الرياضة وتجنب الكسل والخمول والاتكالية , والعمل على شيوع مبدأ اخدم نفسك بنفسك بين العراقيين , وذلك للتقليل من اعتمادهم على العمالة الوافدة والخدم الأجانب , والعمل على إنشاء الحضانات والروضات النموذجية والتي تخفف الحمل عن كاهل

الأسر والعوائل في تربية أطفالهم , وكذلك تشديد الحراسات على البيوت والمؤسسات , كي يشعر المواطن بالأمن والاستقرار , ويستغني عن العمالة الوافدة كالخدم او الشركات الأمنية وما إلى ذلك.

الخاتمة :-

لغرض حل هذه المشكلة بفعالية، يتطلب الأمر من الحكومة العراقية الإسراع باتخاذ مجموعة من الإجراءات الإستراتيجية الشاملة ، فالبلاد تواجه ظاهرتين متقاطعتين ، هما : ارتفاع أعداد البطالة ، واستقدام الأيدي العاملة الأجنبية على اختلاف جنسياتهم ، وهذا مما له اثر كبير على الجانب الأمني، فهي عمالة غير مسيطر عليها ، ومصدر للإخلال بالأمن الوطني ، وتعمل على شق الوحدة الوطنية ، كما ويمكن توظيفها من قبل جهات عديدة لأغراض تضر بالبلاد، ولذلك تقتضي الضرورة منع دخول العمالة الأجنبية إلى العراق ، إلا بموافقات رسمية محددة ، وإيقاف تراخيص جميع المكاتب الأهلية التي تعطيها الصفة الشرعية ، وتحديث التشريعات، وتحسين إجراءات التفتيش والمراقبة، وتعزيز التعاون الدولي والمحلي ، كما ويتعين أيضا زيادة الوعي والتثقيف بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أصحاب العمل والعمالة الأجنبية، لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة من خلال تعزيز الجهود المشتركة وتطبيق استراتيجيات فعالة ، تمكن العراق من أن يتقدم نحو بناء بيئة عمل أكثر عدلا ونظاما لمواطنيه حصرا ، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية وتعزيز التقدم والازدهار .

المصـــادر :-

١- ابن منظور : لسان العرب، ط١، ج١ ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ .

٢- أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الكشاف، ج٤ القاهرة، مصر ، ١٩٦٧ .

٣- الموسوعة العربية العالمية:

٤- http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0$$main&fileid=start

٥- أميره الزيادات : كيفية المحافظة على الهوية الوطنية ، آب ٢٠٢٣ ، المكتبة لالكترونية :- http :\\ mawdoo3.com

٦- بسام خضر الشطي، تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام ، بحث منشور ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٧٧، السنة ٢٤، ٢٠٠٩ .

٧- رياض سعد : ظاهرة العمالة الأجنبية في العراق، مقال منشور ، ٢٠٢٤/١/٢ ، المكتبة الالكترونية :- https://kitabat.com/

٨- رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي : العمالة الوافدة إلى العراق : الأسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، العدد ٣ ، المجلد الخامس ، كلية اقتصاديات الأعمال ، جامعة النهرين ، جمهورية العراق ، ٢٠٢٤ .

٩- عبد الله العليان : هل الهوية الوطنية مهددة؟، ٢٠١٨/٤/٣٠ ، عمان، المكتبة لالكترونية :- https://alroya.om/post/213485/%D9%87%D9%84

١٠- عبد الله بن عبد المحسن التركي: مقال منشور ، جريدة الجزيرة ، العدد ١٢٩٤٤، ٢٠٠٨/٣/٧ ، المكتبة الالكترونية :- http://search.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/7/is1.htm

١١- عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية، ج١، بيروت ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣ .

١٢- علي الدين هلال، ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٢ .

١٣- عمر أحمد قدوره : شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٧ .

١٤- فراس عباس البياتي : الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط١، دار غيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

١٥- كرار حيدر: أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مقال منشور ، ٢٠٢٤/١١/٣ ، المكتبة الالكترونية :- https://www.alnahrain.iq/post

١٦- لبنى عبد الله القاضي: أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ط١ ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠ .

١٧- منذر سليمان : نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، نشرة كنعان ، فلسطين ، السنة الثامنة، العدد ١٥٤٤ ، آيار ٢٠٠٨ .

١٨- نبيل جعفر عبد الرضا : العمالة الأجنبية في العراق ، صوت الامة العراقية ، ٢٠٢٣/١٢/٢٢ ، https://iraqination.net/archives/3353

١٩- هاشم بن محمد الزهراني، الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية، ورقة عمل بحثية مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية ، ٢٠٠٤ ، المكتبة الالكترونية :- http://www.minshawi.com/other/zahrani.htm

20- Champers English Dictionary ,V. K. WFR champers LTD of Cambridge, Univ Press 1988 .

21- New webester's Dictionary and the source of English Lang، lexicon publishing inc.1996 .

22- Oxford Advanced Learners Dictionary (Ed), Oxford Univ Press, 2004.